Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 797 -817 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The use of force in American foreign policy: an analytical approach

Lecturer Assistant: Muthanna Mahmoud Abdullah
University of Tikrit – College of Political Science , m.m.abdullah@tu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 19 Jul 2026
Accepted: 6 Aug 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

- United States of America
- International System
- Smart Power
- Soft Power
- Hard Power

ABSTRACT

The use of power is one of the fundamental pillars of American foreign policy, as it has historically been linked to achieving national interests and enhancing the position of the United States in the international system. The concept of power has undergone significant development in terms of its tools and patterns of application; it is no longer limited to military use, but has expanded to include economic, diplomatic, technological, and cultural instruments.

During the period (1991–2024), the United States sought to reformulate its strategies of power utilization in accordance with international transformations, particularly after the end of the Cold War and the events of September 11, 2001. The study demonstrates that American foreign policy shifted from reliance on hard power toward integrating hard and soft power within the framework of smart power.

It also indicates that the escalation of international competition and the rise of rival powers contributed to changing the priorities of American power use, making it more flexible and diversified in its instruments. The study concludes that the continuation of American influence depends on its ability to balance coercive and attractive tools in a manner that serves its strategic objectives and preserves its leading role in the international system.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات:797- 817، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية مقاربة تحليلية

م.م. مثنى محمود عبد الله

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسة ، m.m.abdullah@tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١٩ تموز ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٦ اب ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

يُعد استعمال القوة أحد المرتكزات الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ ارتبط تاريخياً بتحقيق المصالح القومية وتعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وقد شهد مفهوم القوة تطوراً واضحاً في أدواته وأنماط توظيفه، فلم يعد مقتصراً على الاستخدام العسكري، بل امتد ليشمل الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية والثقافية.

وخلال المدة (1991–2024)، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة استراتيجياتها في استعمال القوة بما يتلاءم مع التحولات الدولية، ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وأحداث 11 أيلول 2001 ،وأظهرت الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية انتقلت من الاعتماد على القوة الصلبة إلى الدمج بين القوة الصلبة والناعمة ضمن إطار القوة الذكية.

كما بينت أن تصاعد التنافس الدولي وصعود قوى منافسة أسهما في تغيير أولويات استخدام القوة الأمريكية، لتصبح أكثر مرونة وتنوعاً في أدواتها، وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار النفوذ الأمريكي يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين أدوات الإكراه والجذب بما يخدم أهدافها الاستراتيجية ويحافظ على دورها القيادي في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية:

- الولايات المتحدة الأمريكية
- النظام الدولي
- القوة الذكية
- القوة الناعمة
- القوة الصلبة

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تُعد العلاقات الدولية مجالًا متغيرًا يتأثر بصورة مباشرة بتحولات النظام الدولي، إذ أدت التحولات في موازين القوى وطبيعة التهديدات وتغير أنماط الصراع والتنافس إلى إعادة النظر في أدوات السياسة الخارجية ووسائل تحقيق المصالح الوطنية، وفي ظل هذا التحول، لم تعد القوة تُفهم بوصفها قدرة عسكرية فقط، بل أصبحت مفهومًا مركبًا يجمع بين الأدوات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والتكنولوجية، الأمر الذي أثار إشكالية تتعلق بكيفية تطور مفهوم القوة وأنماط توظيفها في البيئة الدولية المعاصرة.

وتحتل القوة مكانة مركزية في تحليل سلوك الدول، إلا أن تعدد أشكالها وتغير آليات استخدامها أوجد جدلًا نظريًا حول حدود فاعليتها، وطبيعة العلاقة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية، ومدى قدرة الدول على توظيفها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة التحولات التي طرأت على استعمال القوة، ولاسيما في ظل انتقال النظام الدولي من مرحلة الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة إلى مرحلة تتسم بتصاعد المنافسة الدولية وتعدد مراكز القوة.

وفي هذا الإطار، تمثل السياسة الخارجية الأمريكية نموذجًا مهمًا لتحليل تطور استعمال القوة، إذ شهدت خلال المدة (1991–2024) تحولات واضحة في أدواتها وأنماط توظيفها، بدءًا من التدخلات العسكرية المباشرة، مرورًا باستخدام العقوبات الاقتصادية والضغوط الدبلوماسية، وصولًا إلى الاعتماد على أدوات التأثير والجذب ضمن مفهوم القوة الذكية، وعليه، تتمثل المشكلة العلمية للدراسة في محاولة تفسير كيفية تطور استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، والعوامل التي أسهمت في تحول أدواتها وآليات توظيفها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة.

اولاً / اهمية الدراسة :

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بمفهوم القوة وتطوراته النظرية، من خلال تحليل أبعادها وأدوات توظيفها خلال المدة (1991–2024)، كما تكتسب أهمية عملية عبر تقديم إطار تحليلي لفهم أنماط السلوك الخارجي الأمريكي والتحولات التي طرأت على استخدام أدوات القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية في معالجة القضايا الدولية المعاصرة .

ثانياً / إشكالية الدراسة :

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي: كيف تطور استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية خلال المدة (1991–2024)، وما أبرز المحددات التي أسهمت في تحول أدواتها وأنماط توظيفها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة؟ ويتفرع عن ذلك تساؤلات هي :

1. ما الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم القوة وأبرز المفاهيم المرتبطة بها في دراسة السياسة الدولية؟.
2. كيف تطور استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لأدوات القوة في سياستها الخارجية خلال المدة (1991–2024)، وما أبرز التحولات التي طرأت على أنماط توظيفها؟.
3. ما المحددات والعوامل المؤثرة في توظيف القوة الأمريكية، وما مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة المدروسة؟.

ثالثاً /فرضية الدراسة :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية شهد تحولًا مستمرًا منذ عام 1823 حتى 2024، متأثرًا بالتحولات التاريخية والسياسية والاستراتيجية في النظام الدولي، إذ انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من الاعتماد على القوة الصلبة إلى توظيف مزيج من أدوات القوة الصلبة والناعمة ضمن إطار القوة الذكية لتحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية.

رابعاً /اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تتبع التطور التاريخي لاستعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، وتحليل المراحل التي أسهمت في تشكيل طبيعة هذا الاستعمال وتحولاته، كما تسعى إلى بيان أثر التحولات السياسية والاستراتيجية في إعادة صياغة أدوات القوة الأمريكية، وتوضيح دور المتغيرات الدولية في توجيه خيارات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، فضلًا عن دراسة أنماط توظيف القوة في تعزيز النفوذ الأمريكي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

خامساً/ حدود الدراسة :

1. **الحدود الموضوعية**: تتناول الدراسة تحليل استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال دراسة مفهوم القوة وأدواتها الصلبة والناعمة والذكية، وتحليل كيفية توظيفها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال المراحل التاريخية المختلفة.
2. **الحدود الزمانية**: تمتد الدراسة من عام 1823 مع إعلان مبدأ مونرو، مروراً بمرحلة بناء القوة الأمريكية (1823–1945)، ومرحلة الحرب الباردة (1945–1991)، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة (1991–2024).
3. **الحدود المكانية**: تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها محور الدراسة، مع تحليل تفاعلاتها وعلاقاتها مع مختلف مناطق النظام الدولي التي شهدت استعمال أدوات القوة الأمريكية.

سادساً / مناهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة بما ينسجم مع طبيعة موضوع استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور استعمال القوة الأمريكية ومراحله المختلفة، ورصد أبرز التحولات والأحداث المؤثرة في هذا المسار، كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لعرض مفهوم القوة

وأشكالها وأدوات توظيفها في السياسة الخارجية، واستعمل المنهج التحليلي لتفسير دوافع استعمال القوة ونتائجها وانعكاساتها على السلوك الخارجي الأمريكي ، فضلًا عن توظيف المنهج الواقعي بوصفه إطارًا تفسيريًا لتحليل ارتباط القوة بالمصلحة القومية وحسابات الأمن القومي، وبيان كيفية اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على قدراتها العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية في تعزيز نفوذها والحفاظ على موقعها داخل النظام الدولي.

سابعاً./الدراسات السابقة :

1. **زهير خضير عباس الزبيدي، "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (19)، العدد (2)، 2023** ، تناولت دراسة زهير خضير عباس الزبيدي دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية، مركزةً على أدوات التأثير غير العسكري ومصادر الجاذبية الأمريكية. وتتفق مع الدراسة الحالية في بحث أدوات القوة الأمريكية، إلا أنها تختلف من حيث نطاق التحليل؛ إذ تركز على القوة الناعمة فقط، بينما تتميز دراستي بتحليل تطور استعمال القوة بمختلف أشكالها الصلبة والناعمة والذكية خلال المدة (1823–2024).
2. **البدري الطاهر عياد صوان، "القوة الناعمة أداة للسياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة جامعة الزيتونة، العدد (47)، 2023**، تناولت دراسة البدري الطاهر عياد صوان القوة الناعمة بوصفها إحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وركزت على دور وسائل الجذب والتأثير غير العسكري في تعزيز النفوذ الأمريكي. وتتقاطع مع الدراسة الحالية في تحليل أحد أبعاد القوة الأمريكية، إلا أنها تركز على مرحلة وأداة محددة، بينما تتميز دراستي بتقديم تحليل تاريخي شامل لتطور استعمال القوة الأمريكية منذ إعلان مبدأ مونرو عام 1823 وحتى عام 2024، مع تتبع تحولاتها بين القوة الصلبة والناعمة والذكية.
3. **علي محمد أمين الرفيعي، "مسارات القوة الذكية وتأثيرها على مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية، 2025**، تناولت دراسة علي محمد أمين الرفيعي مفهوم القوة الذكية ودورها في مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية، مع التركيز على دمج القوة الصلبة والناعمة. وتتشابه مع الدراسة الحالية في بحث أدوات القوة الأمريكية، لكنها تركز على القوة الذكية فقط، بينما تتميز دراستي بتحليل التطور التاريخي والسياسي والاستراتيجي لاستعمال القوة الأمريكية منذ 1823 حتى 2024.
4. **أزهار عبدالله حسن، "استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (دراسة تحليلية)"،مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (9)، 2017**، تناولت دراسة أزهار عبدالله حسن استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008، مركزةً على آليات المواءمة بين أدوات الإكراه والجذب في إدارة المصالح الخارجية. وتلتقي مع الدراسة الحالية في بحث تحول أدوات القوة الأمريكية، إلا أنها تنحصر في مرحلة زمنية محددة، بينما تتميز دراستي برؤية ممتدة ترصد المسار التاريخي والسياسي والاستراتيجي لتحولات القوة الأمريكية منذ 1823 حتى 2024.

ثامناً /هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومطلبين رئيسين، فضلًا عن خاتمة واستنتاجات، إذ تناولت المقدمة التمهيد لموضوع استخدام القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، وبيان أهمية دراسة تطور مفهوم القوة وأدوات توظيفها ضمن التحولات التي شهدها النظام الدولي، ولاسيما خلال المدة الممتدة من عام 1823 إلى عام 2024.

وتضمن عنوان **المطلب الأول: مفهوم القوة والمفاهيم المقاربة لها،** إذ تم تخصيصه لبيان الأساس النظري والمفاهيمي للدراسة، من خلال توضيح معنى القوة وأبعادها المختلفة، فضلًا عن تناول المفاهيم المرتبطة بها مثل النفوذ والهيبة والقدرة والهيمنة والسلطة، وذلك لأن فهم طبيعة هذه المفاهيم يمثل مدخلًا ضروريًا لتحليل كيفية استخدام القوة في السياسة الخارجية، والتمييز بين أدوات التأثير المختلفة التي تعتمدها الدول لتحقيق أهدافها.

أما **المطلب الثاني بعنوان : تحولات استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية (1823–2024) ،** فقد خُصص لدراسة التطور التاريخي والعملي لاستخدام القوة الأمريكية، من خلال تتبع مراحل توظيفها منذ إعلان مبدأ مونرو وحتى المرحلة المعاصرة، بهدف الكشف عن التغيرات التي طرأت على أدوات القوة وأساليب استخدامها تبعًا لاختلاف الظروف الدولية والإقليمية، وانتقال الولايات المتحدة بين أنماط متعددة من القوة.

واختتمت الدراسة بخاتمة واستنتاجات تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المطلب الأول

مفهوم القوة والمفاهيم المقاربة لها

تعد القوة من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لما تمثله من عنصر مؤثر في تحديد طبيعة تفاعلات الدول وتوجهاتها الخارجية، إذ ارتبطت عبر التاريخ بقدرة الدولة على التأثير وتحقيق أهدافها في بيئة دولية تتسم بالتنافس وتعدد المصالح، وقد حظي مفهوم القوة باهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين، نظرًا لتعدد أبعاده واختلاف أشكال استخدامه، الأمر الذي جعله من المفاهيم التي تتداخل مع مجموعة من المفاهيم الأخرى المرتبطة بالتأثير والسيطرة والمكانة الدولية، لذلك سيتم التطرق في محاور هذا المطلب إلى مفهوم القوة وأبرز المفاهيم المقاربة لها، بما يسهم في بناء إطار مفاهيمي واضح للدراسة.

أولاً /القوة لغةً واصطلاحاً (force-strength):

1. **لغةً** : يعود الأصل الاشتقاقي لمصطلح القوة من المصدر (ق، و، ي) وهي على وزن فعلة ، وتجمع القوة على قوى وقوى ، وقوي فهو قوي والمزيد قوى وتقوى واقتوى وقاوى ، والقوة هي نقيض الضعف ، وقاوى مقاواة وقاويته فقويته بمعنى غلبته[1].

2. **اصطلاحاً** :

يعد مفهوم القوة من ابرز المفاهيم المحورية في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية، لكنه في الوقت اكثرها جدلاً لاسيما في مجال التعريف والتطبيق، فالقوة ليست مجرد مفهوم بسيط بل انها تعكس تداخلاً معقد بين السلطة والسيطرة والتأثير والنفوذ، فضلاً عن الهيبة، وعلى الرغم من استعمال مفهوم القوة في الدراسات السياسية والاقتصادية وغيرها من العلوم الأخرى، الا ان تحديد تعريف اصطلاحي لها يمثل إشكالية كبيرة، لذلك تم تخصيص هذا المحور للوقوف على ابرز هذه التعريفات وصولاً الى محاولة وضع تعريف شامل وواضحة لمفهوم القوة، وهو ما سنوضحه تباعاً.

يعرف ماكس فيبر القوّة **"بأنها احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال"**، ويلاحظ من خلال هذا التعريف تركيز فيبر على ان القوة هي القدرة على جعل الأشخاص الاخرين يقومون بالعمل وفقاً لإرادة صاحب القوة، ويذهب هانز موركنثاو لتعريفها بـ **"القدرة على التحكّم في أفكار وأفعال الآخرين"** مما يبين تركيز موركنثاو على عناصر القوة (الإمكانيات والفعل)، ويعتقد هارولد لازويل كابلان الى انها **"المشاركة في صنع القرارات المهمة في التاريخ، والقرار بصفة عامة هو الاختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة الموقف من أجل تحقيق هدف معين"**[2].

ويعرف روبرت دال أن **"القدرة على التأثير في الآخرين جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم ، ما كانوا يقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة"** [3] ، ومن جان اخر فإن جوزيف القوة بأنها **"هي القدرة على التأثير على الاخرين للحصول على نتائج التي يفضلها المرء ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الإكراه او الدفع او الجذب والاقناع"** ، وكذلك تعرف بأنها **"القدرة والاستطاعة على ارغام او التأثير على الاخرين يفرض الأقوياء ارادتهم وكلمتهم ومصالحهم الخاصة"**[4].

توضح التعريفات السابقة أن مفهوم القوة يتسم بتعدد الأبعاد واختلاف زوايا النظر إليه، إذ ركز فيبر وموركنثاو على البعد الإكراهي والسيطرة باعتبارهما جوهر القوة، وهو ما ينسجم مع التصور الواقعي الذي يربط القوة بالقدرة على فرض الإرادة وتحقيق المصالح، إلا أن هذا الاتجاه يقلل من أهمية الأبعاد غير المادية للقوة، في حين وسّع دال وناي مفهوم القوة عبر التركيز على التأثير والجذب والإقناع، بما يعكس التحولات الحديثة في طبيعة القوة داخل العلاقات الدولية، وانطلاقًا من ذلك، يعتمد البحث تعريفًا إجرائيًا للقوة بوصفها **"قدرة الفاعل على التأثير في مواقف وسلوك الآخرين عبر توظيف موارده المادية وغير المادية لتحقيق أهدافه"**، ويبرر اختيار هذا التعريف لشموليته وقدرته على استيعاب مختلف أدوات القوة الأمريكية، سواء العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية أو الثقافية، بما يتناسب مع دراسة تطور استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية.

ثانياً/ النفوذ (Influence) :

يشير مصطلح النفوذ الى السطو او هو شكل من اشكال القوة غير القسرية، وتأتي الكلمة من اللغة الإنكليزية Inmuence والتي تعني التأثير، اما في مجال علاقات القوة فالنفوذ ينطوي على القسر وكمرادف للتأثير، وبناءً على ما سبق، يمكن ان يعرف النفوذ بأنه "**لا علاقة ما بين ممثلين بحيث يدفع أحدهم بالآخرين بأن يمثلوا دورًا ما كانوا ليقوموا به لولا تأثيره**"، ويعرف اخرون ان النفوذ هو احدى أوجه القوة ، وإذ اخذنا بهذه الرؤية فأن الدول تسعى لممارسة النفوذ في سياستها الداخلية والخارجية بدلاً من السلطة، لان السلطة شيء لا يظهر إلا عبر علاقات مشروعة، أي بمعنى ان من تمارس عليهم السلطة مقرون بأن ممارستها حق لأصحابها، وهم مفوضون بذلك[5] ، وهناك من يعرف النفوذ بأنه "**القدرة على حمل الاخرين ان يفعلوا ما نريدهم ان يقوموا به ، وهو بذلك يقترب من مفهوم القوة باستثناء مسألة العقوبات**"[6] .

ثالثاً/ الهيبة (Prestige):

هي ظاهرة اجتماعية سيكولوجية تتسم بالتعقيد ويصعب تحليلها، ولكن يمكن ملاحظتها ويرجع تأثيرها الى العديد من العوامل النفسية، إذ ان من يتمتع سمة الهيبة يقال بأنه حجة في مجال اختصاصه او في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، فتفوق الشخص ثم الاعجاب به واحترامه واجلاله تعد من الأمور الرئيسة التي تنشأ على اساسها الهيبة، وهيبة الشخص هي نتاج مزج بين بين الخصائص الفردية والشخصية، مع التأكيد على ان مفهوم الهيبة ينطوي على جانب مادي يستعمل لتعزيزها مثل ارواب القضاة، والمواكب والاستعراضات الرسمية، والأوسمة، فضلاً عن تأثير وسائل الاعلام[7].

اما على صعيد العلاقات الدولية يمكن تعريف الهيبة على انها "**قدرة الدولة على ان تحصل على ما تريد دون الحاجة الى استعمال القوة او التهديد باستعمالها، بل عبر وسائط أخرى مثل الدبلوماسية وباستخدام الاقتصادي وتوظيف الأيديولوجيا**"[8] .

رابعاً/ القدرة (ability):

تشتق كلمة القدرة من المصدر قدر بمعنى (قدر على الشيء)، اقتدر عليه جمعه وأمسكه ومنه القدرة، والقدرة بدورها تعني القوة على الشيء والتمكن الصفة التي يتمكن بها الحي من الفعل وتركه بالإرادة، أما القدرة في العلاقات الدولية "**فهي تجسيد للإمكانات المادية والمعنوية التي تكون بحوزة دولة ما، التي تستطيع بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى**"، أذن فالقدرة تعرف بكونها "**المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة الممتلكة لها، وبدون هذا تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية**"، أما جون لوك فقد قسم القدرة إلى قسميين، هما القدرة على الفعل والقدرة على التلقي، فالأولى قدرة إيجابية والثانية قدرة سلبية، وهناك من عرفها بأنها "**حاصل جمع القوة المتاحة للدولة**"[9].

خامساً/ الهيمنة (Domination):

يشير مصطلح الهيمنة هي "**القدرة على إملاء القواعد والترتيبات السياسية والاقتصادية الخاصة بالعلاقات الدولية**"، وتدل الهيمنة الاقتصادية ضمناً على قدرة دولة واحدة على أن تكون مركز اقتصاد العالم، اما الهيمنة السياسية فهي "**القدرة على السيطرة على العالم عسكريا**".[10]

في حين يرى احد ابرز رواد المدرسة النيو ليبرالية جوزيف ناي وروبرت كوهين لتعريف الهيمنة على صعيد العلاقات الدولية هي "**وجود قوة دولية مسيطرة، تكون لها الغلبة في المصادر المادية، وتتوافر لديها القوة والإرادة اللازمتان الصياغة قواعد للتفاعل فيما بين الدول داخل النظام الدولي**" [11]، بينما يرى الفقيه الإيطالي "نيقولو ميكافيلي" ان الهيمنة هي "**مذهب سياسي وسلوك يستند إلى غطرسة القوة، ويسعى إلى السيطرة على مقدرات الدول المستضعفة، وتطويع إرادة حكامها لخدمة المصالح الاستراتيجية الاقتصادية والدفاعية للدولة القوية المهيمنة دون مراعاة لحقوق ومصالح الشعوب الأخرى الثابتة في المواثيق والأعراف الدولية**" وتعرف ايضاً "**نوع من السلوك السياسي تنتهجه الدول القوية للتسلط على مقدرات الشعوب المستضعفة وتطويع أرادة حكامها بالإكراه والإغراء للسيطرة على توجيه الأمور الصالح استراتيجيتها الدفاعية والاقتصادية**".[12]

يمكن القول إن مفهوم الهيمنة يُعد من المفاهيم المحورية في تحليل القوة داخل العلاقات الدولية، إذ لا يقتصر على نمط واحد من السيطرة، بل يتخذ أشكالًا متعددة؛ فالهيمنة التقليدية تقوم على التفوق العسكري وفرض الإرادة، بينما ترتكز الهيمنة الليبرالية على المؤسسات والقواعد الدولية، في حين تفسر الهيمنة البنيوية استمرار النفوذ من خلال التحكم في هياكل النظام الدولي الاقتصادية والسياسية، مما يعكس تنوع آليات ممارسة القوة.

سادساً/ السلطة (Authority):

يعرف لالاند ان السلطة تعرف بأنها " **قدرة شرعية أو قانونية وهي حق يعترف به الجميع**" ، كما انه يعرفها في قاموسه الفلسفي "**انها التفوق أو النفوذ الشخصي والذي بموجبه يتم التسليم والخضوع والاحترام لحكم الآخر وإرادته ومشاعره**" ، وتبين التعاريف ان السلطة تحوي طياتها العنصر النفسي أي الحق في عملية صنع واتخاذ القرار ، ويؤكد "جاك ماريتا" على ضرورة التمييز بين ماهية السلطة والقوة لان كل مفهوم منهما يدلل على شيء يختلف عن الاخر، فالقوة هي الأداة التي عبرها اجبار الاخرين على الطاعة، في حين ان توجيه الاخرين بطاعتك او الاستماع اليك لا يكون شرعياً الا بالسلطة [13]، وتعرف السلطة حسب الموسوعة العالمية على انها "**القدرة على الحصول على سلوك معين من قبل أولئك الذين يخضعون لها من دون اللجوء الى اكراه جسدي**"[14]، وتعرف ايضاً "**القدرة الشرعية التي تناط بشخص ما او بوظيفة ما والتي يجري قبولها ليس فقط من الممارس للقدرة ولكن من قبل الذين تمارس عليهم او الاعضاء المتاثرين بها**"[15].

يمكن القول ان تشارلز كيندلبروغ قد حاول في كتابه "القوة والنفوذ: سياسة الاقتصاد الدولي واقتصاد السياسة الدولية"، ان يميز مفهوم القوة عن المفاهيم الأخرى بقوله أن "**الهيبة تولد القوة النفوذ هو القدرة على**

التأثير على قرارات الآخرين، القوة هي استعمال الوسائل المادية للتأثير على هذه القرارات الهيمنة هي الحالة التي من خلالها يؤثر (أ) على عدد لا بأس به من قرارات (ب) دون أن تؤثر (ب) على قرارات"[16].

يتضح من خلال دراسة مفهوم القوة والمفاهيم المقاربة لها أن القوة تمثل عنصرًا محوريًا في فهم سلوك الدول وتفاعلاتها داخل النظام الدولي، إلا أن طبيعتها لم تعد تقتصر على امتلاك القدرات المادية أو استخدام الوسائل العسكرية، بل أصبحت ترتبط بأبعاد متعددة تشمل التأثير والجذب والقدرة على توجيه سلوك الآخرين، كما أن تداخل القوة مع مفاهيم النفوذ والقدرة والهيمنة والسلطة والهيبة يعكس تعدد أدوات التأثير التي تعتمدها الدول لتحقيق مصالحها، وعليه، فإن تحليل استخدام القوة يتطلب فهم هذه المفاهيم بوصفها مترابطة ومتكاملة في تفسير العلاقات الدولية.

المطلب الثاني

تحولات استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية (1823-2024)

ارتبط تطور السياسة الخارجية الأمريكية عبر مراحلها التاريخية المختلفة بتغير طبيعة النظام الدولي وتبدل أولويات الولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية، الأمر الذي انعكس على أساليب توظيف القوة وأدوات استخدامها، فقد انتقلت الولايات المتحدة من مرحلة التركيز على حماية مجالها الحيوي وتعزيز نفوذها الإقليمي إلى مرحلة الانخراط المتزايد في القضايا الدولية، وصولًا إلى ممارسة دور عالمي قائم على توظيف مختلف أشكال القوة، ونظرًا لأهمية التطور التاريخي في فهم طبيعة هذا التحول.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحولات استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية عبر ثلاثة محاور رئيسة، يتناول الأول المدة (1823–1945)، والثاني المدة (1945–1991)، والثالث المدة (1991–2024).

أولاً./القوة في السياسة الخارجية الامريكية (1823-1945):

يمثل اندلاع الثورة اليونانية عام 1821 حدثاً مؤثر بكل المعايير على الولايات المتحدة الامريكية ، لتأثيرها الكبير في داخل القارة الاوربية ، وعلى الرغم من ان الاسطول البحري الامريكية كانت متواجد في البحر المتوسط الا انه اتخذ الحياد كوسيلة للحفاظ على المصالح الامريكية لاسيما التجارية في أعالي البحار ، فضلاً عن ذلك يعد تحرير المستعمرات الاسبانية في القارة اللاتينية عامل أساسي اخر لتجسيد "مبدأ مونرو" والذي تم الإعلان عنه من قبل الرئيس مورنو في 2 كانون الأول عام 1823 الى الكونغرس الامريكي، والذي عرف باسمه، ونصت رسالته على إن المواطنين الأميركيين، يكنون المشاعر الحرية وسعادة إخوانهم في ذلك الجزء من الأطلسي، وان الولايات المتحدة الامريكية لن تشارك في حروب القوى الأوروبية، اضافةً إلى ذلك فقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق "مونرو" قائلاً **"إن الظروف الحالية مناسبة لنعلن انه لا يجوز من الآن لأية دولة أوروبية أن تعد القارتين الأميركيتين اللتين اعتنقتا مبادئ الحرية والاستقلال وحافظتا عليها، مكانا صالحا للاستعمار في المستقبل، وأننا نعد هذا كمبدأ لنا"**

، ويجسد هذا المبدأ امرين الأول : ان القارتين الامريكيتين لن تكون عرضة للاستعمار بعد الان من الدول الاوربية ، والامر الثاني : فأن أي تدخل امريكي في هاتين القارتين سيفهم على انه تهديد للعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية ، ما يفضي بصورة او بأخرى بسط القوة النفوذ في النصف الغربي من الكرة الأرضية وأطلق لها العنان للتوسع في أميركا اللاتينية[17].

وخلال الحرب الاسبانية الامريكية في عام 1898 والتي نتج عنها حدوث حد فاصل للعلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والعالم ودفعت بالأمريكيين للانعزال، ولكن مع مرور الوقت ادرك الامريكيون على نحو تدريجي أن لهم دورا مهماً يجب أن يؤدوه في العالم، لكنهم كانوا لا يزالون يجادلون حول الدور الواجب تأدية سواء كان دورا يناصر قضايا تشكل مصير العالم، ولهذا يبرز دور الرئيس الأمريكي الأسبق "ودرو ويسلون" للحيلولة دون نشوف الحروب في المستقبل ،وجعل العالم يسلك الديمقراطية مع تأكيده على ضرورة تفكيك نظام ميزان القوى الأوروبي لصالح مجتمع قوة عصبة الأمم يضمن تقرير مصير جميع الأمم، وبذلك تنتفي الحاجة إلى الحروب والولايات المتحدة الامريكية لديها، اما فيما يخص رؤية "روزفلت" ضرورة بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في النظام الدولي، ولذلك نجد بأن مبدأ مونرو يمثل الأساس الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكي ة، يقدم تبريرا للاحتفاظ بمنافسين خارج نصف الكرة الغربي، وليس من المصادفة أن كانت اتفاقية نصف الكرة معاهدة ريو الدولية أول تحالف معقد إقليمي تقبله الولايات المتحدة الامريكية منذ أن أصدر جورج واشنطن تحذيره، وكانت كوبا الموقع الأقرب الذي تحارب منه الولايات المتحدة الامريكية حربا نووية، ولهذا يغض النظر عن مدى القوة الامريكية في القرن العشرين فأن الالوية الاستراتيجية تعطي القارتين الامريكيتين كضرورة لحماية مصالحها فيها[18].

واضاف الرئيس الأمريكي "ثيودور روزفلت" تفسير وتطبيق جديد لمبدأ "مورنو" ، فقد أشار إلى أن الضعف والممارسات الخاطئة في أي من الدول الأمريكية الصغيرة ربما يجعل الاوربيون يسعون للتدخل لحماية مصالحهم ومواطنيهم أو جمع الديون المستحقة لهم، ويؤكد روزفلت ضرورة تدخل الولايات المتحدة الامريكية بنفسها لمنع هذا المبرر، ولهذا دعى الى استعمال سياسة العصا الغليظة ، والتي نتج عنها ارسال الولايات المتحدة الامريكية جيوشها إلى جمهورية الدومينيكان في عام 1905م وإلى نيكاراغوا عام 1912م وهاييتي عام 1915م وقد اتبع الرئيس "ودرو ولسون" سياسة "روزفلت" ولكنه وعد بأن الولايات المتحدة لن تستولي بالقوة مرة ثانية على موطئ قدم إضافي ، ولهذا نجد ان الكثير من الكتاب يخلطون بين "مبدأ مورنو" والعزلة لكن الحقيقة ان مبدأ العزلة لا يمكن عدة كجزء من مبدأ مونرو وانما المتغيرات الإقليمية والدولية هي التي أجبرت الساسة الأمريكيين على تبني هذين المبدأ كأساس في التعاطي مع القضايا آنذاك [19].

يمكن القول إن مرحلة (1823–1945) شهدت تحولًا تدريجيًا في مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ انتقلت من سياسة حماية المجال الحيوي في نصف الكرة الغربي وفق "مبدأ مونرو" إلى توسيع النفوذ والتدخل الخارجي ، فقد مثلت الحرب الإسبانية - الأمريكية وبروز توجهات ويلسون وروزفلت نقاط تحول في إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لدورها الدولي، كما تطور استعمال القوة من أداة ردع إقليمية إلى وسيلة لتعزيز

المكانة العالمية، عبر الجمع بين النفوذ السياسي والقدرات العسكرية، وصولًا إلى ترسيخ موقعها كقوة كبرى مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانياً/ القوة في السياسة الخارجية الامريكية (1945-1991):

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عالمية لم يعد الأسلوب العسكري هو الوحيد في السياسة الخارجية الامريكية، وانما ظهرت العقوبات كوسيلة اخر لإظهار القوة لدى الأمريكيين، وهناك حالات شهد فيها استعمال التدخل العسكري مع العقوبات في نفس الوقت، وفي السياق نفسه فقد اصبح التدخل الإنساني يجد من يروج له ويحظى بالقبول لدى الدول الكبرى ومع وضوح ورسوخ شرعية حقوق الإنسان، وتزايد الاهتمام العالمي بالعمل على نشرها وتعزيزها وتوفير أقصى درجات الحماية لها، وبالنظر لصيرورة الديمقراطية من أهم حقوق الإنسان، بل اصب الركيزة الأساسية في الاتجاه العالمي لحقوق الإنسان، فقد توالت التدخلات الدولية لاسيما للولايات المتحدة الامريكية لدعم النظم الديمقراطية أو إعادتها إلى الحكم وتزايد فرض العقوبات من أجل ذلك، لاسيما إذا نظرنا إلى سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على آليات العقوبات الدولية ومهما يكن من انتقادات توجه للتدخل الإنساني ومن شكوك في أهدافه، فإنه يدل على إصطباغ مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالصبغة العالمية التي تجعل المجتمع الدولي يتكاتف لحمايتها ومنع الإساءة إليها وانتهاكها وهو ما يعد وسيلة واستعمال اخر للقوة لدى الولايات المتحدة الامريكية[20].

وببروز التكتلات الاقتصادية خلال الحرب الباردة لم يسمح الأمريكيين لأي من القوى الاوربية الكبرى بالتوسع او التمدد اقتصادية في القارتين الأمريكيتين، على الرغم من ان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يختلف عن ما قبل الحرب فأن تطبيقات "مبدأ مورنو" تظهر جلياً ايضاً خلال هذه المرحلة أي منع أي قوة خارج المجال الحيوي الغربي التدخل العسكري أو السياسي في شؤونه، تأكيدا للهيمنة الأمريكية المنفردة على الأميركتين معا، مع التأكيد على ان الولايات المتحدة الامريكية قد وسعت من تحالفاتها الاقتصادية والعسكرية مع جنوب شرق اسيا لاسيما مع دول اليابان ،وفي مراحل مع الصين وايضاً مع الدول الاوربية وكندا[21].

ومن جانب اخر فقد رسخت الولايات المتحدة الامريكية من همينتها على شؤون القارتين الامريكيتين لاسيما بعد الحرب الثانية في ميثاق ريو دي جانيرو الذي حدد نوع التحالف العسكري، الذي ترتبط به دول القارة، والخطوات التي ينبغي اتخاذها، أو الالتزامات التي يفرضها الميثاق في حال حصول أي اعتداء عسكري خارجي تتعرض له أية دولة من دول القارة، أو أي تدخل في شؤونها، ولم تكتف بكل هذه الإجراءات التي تحتكر حركة دول القارة، وتبقيها في دائرة هيمنتها بالطريقة التي تخدم مصالحها الاقتصادية، وبالأساليب التي تعزز سياساتها الدولية، مع الإشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تخشى من انتقال الفكر الشيوعي الى القارتين الامريكيتين والى داخل أراضيها لذلك نجدها استخدمت القوة والعقوبات ضد خصومها الإقليميين لمنع انتشار هذه الأفكار عالمياً واقليمياً[22].

يمكن القول إن مرحلة الحرب الباردة شهدت تحولًا جوهريًا في مفهوم القوة الأمريكية، إذ أدى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي بعد الحرب العالمية الثانية إلى انتقال القوة من الاستخدام العسكري المباشر إلى الردع الاستراتيجي وتوازن القوى مع الاتحاد السوفيتي، ولم تقتصر أدوات القوة على المجال العسكري فحسب، بل امتدت إلى العقوبات الاقتصادية والتدخلات الإنسانية ودعم النظم الديمقراطية، كما عززت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاتها العسكرية والاقتصادية، وحافظت على هيمنتها الإقليمية عبر مبدأ مونرو ومواجهة انتشار النفوذ الشيوعي.

ثالثاً /القوة في السياسة الخارجية الامريكية (1991-2024):

مع نهاية الحرب البادرة أصبحت الولايات المتحدة الامريكية قوة عالمية وخوضها للعديد من الحروب الخارجية لاسيما في أفغانستان فيما يعرف بالحرب على الإرهاب عام 2001، وتلتها غزو العراق عام 2003 باستعمال القوة الصلبة، دار جدال كبير داخل دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية حول سياسات الإدارات الامريكية واستخدمها المفرط للقوة الصلبة ضد الخصوم خاصةً في حقبة الرئيس الامريكية الأسبق "جورج بوش الابن"، فضلاً عن العقوبات التي فرضت على ما تسميه الدول المارقة، وقد جادل فريق من المفكرين والمحللين والسياسيين البارزين، إن هذا التوجه للسياسة الخارجية يتناقض مع عصر المعلومات الجديد، وطالبوا بضرورة تبني مفهوم القوة الناعمة كوسيلة اخرة لتحقيق الأهداف الامريكية بجانب القوة الصلبة، وفي سبيل ذلك قدم عدد من المفكرين والمهتمين الحجج التي تمتدح هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاتصالات والإعلام والثقافة والشركات التجارية، والأفلام السينمائية، وأكدوا على أهمية استثمار الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المجالات التي تمثل مكونات القوة الناعمة، من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أضرت بها كثيراً القوة الصلبة (العسكرية)، ويمثل الجدل داخل دوائر صنع القرار الأمريكية حول الرؤية للقوة الناعمة، فهناك تيار يرى الأخيرة (القوة الناعمة) مكون اصيل في السياسة الامريكية ،ويدعم هذا الرأي "جوزيف ناي"،و"جي جون ايكينبيري "، و"ايدوين لي ارميستيد "، و"ماثيو فيزر"، وغيرهم من أنصار المدرسة الليبرالية ، في حين يرى التيار الثاني ان القوة الناعمة تمثل مكون ثانوي في القوة الامريكية وان القوة الصلبة هي الأساس لان القوة الناعمة تخدم بالأساس أهداف القوة الصلبة القائمة على العسكرة والاقتصاد، ويدعم هذا الرأي المحافظين الجدد[23].

ومع نهاية الازمة المالية العالمية عام 2008 ،وبروز الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية برز مفهوم اخر في داخل صنع القرار الامريكية ،وهو القوة الذكية والتي طغت على معالم التحركات الأميركية من أقوال وأفعال في العلاقات الدولية، لاستعادة القدرة القيادية العالمية للولايات المتحدة الامريكية عبر الاستعمال المرن لجميع وسائل السياسات، بما فيها السبل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية، ويتعين على الولايات المتحدة الامريكية أن تتضامن مع حلفائها وتتصل بخصومها وتوطد أحلافها القائمة وتجري التعاون الجديد ، وباختصار فالقوة الذكية تعني **"ضرورة تحويل الاعتماد المفرط على القوة الصلبة إلى استعمال تكتيكات صلبة ومرنة ازاء الخصوم يتطلب هذا كله قدرًا لا يستهان به من الإبداع والابتكار، وتحويل الأفكار من منطقها**

النظري إلى واقعها التطبيقي"، لذلك تتلخص فكرة القوة الذكية في **"القدرة على جمع القوة المادية الصارمة إلى قوة الجذب الناعمة في استراتيجيا أو سياسة واحدة ناجعة تحقق الأهداف بأقل تكلفة وأسرع وقت وانتقائية أدق"**[24].

ولهذا يعتقد المفكر الأمريكي "جوزيف ناي" حينما تدو السياسة الامريكية مقبولة ومشروعة في أعين الآخرين يتعاظم دور القوة الناعمة أكثر، وبموازاة ذلك تتراجع الحاجة إلى استعمال القوة العارية، وعلى العكس من ذلك كلما تضخم استعمال القوة الإكراهية وضعفت شرعية مثل هذا الاستعمال يتضاءل معهما النفوذ الثقافي والسياسي والتجاري وكل ما يدخل ضمن دائرة القوة الناعمة، ومن هنا فإن الدول التي تتمتع بتأثير أكبر في مجال القوة الناعمة على ما يقول "جوزيف ناي" دائماً ما تكون في وضع أفضل يسمح لها بتوجيه مسالك الآخرين والتحكم في أفكارهم وتوجيه مسالكهم الخاصة والعامة من دون حاجة أصلا إلى استعمال الجيوش واستعمال الأسلحة، ولهذا فأن اليات الجذب الناعم تغني الدول عن استعمال القوة العسكرية، لأنها تستطيع تحقيق اجنداتها دون اللجوء للقوة او التهديد بها ، وتجدر الإشارة الى ان "جوزيف ناي" يقول **"حينما أجعلك تريد فعل ما أريد منك فعله فليس ثمة موجب لأستعمال القوة أصلا"**[25].

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية استعملت القوة الناعمة بدل الصلبة منذ سنوات يعود لأسباب عدة منها ما يلي [26]:

1. ارتفاع كلفة التدخلات العسكرية وما نتج عنها من أعباء سياسية واقتصادية، خصوصًا بعد تجارب أفغانستان والعراق.
2. الحاجة إلى تحسين صورة الولايات المتحدة عالميًا بعد تصاعد الانتقادات والرفض الدولي لسياستها العسكرية.
3. الاستفادة من التفوق الثقافي والإعلامي والتكنولوجي لنشر النموذج الأمريكي وتعزيز النفوذ عبر الجذب بدل الإكراه.
4. تغير طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة وظهور أدوات جديدة للتأثير مثل المعلومات والاتصالات والشركات العابرة للقارات.
5. تحقيق أهداف السياسة الخارجية بتكاليف أقل من خلال التأثير في العقول والاتجاهات بدل الاعتماد على التدخل العسكري المباشر.
6. تعزيز الشرعية الدولية للنفوذ الأمريكي عبر استخدام أدوات دبلوماسية وثقافية واقتصادية بدل القوة العسكرية وحدها.

يتضح من تتبع تحولات استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية أن توظيفها ارتبط بصورة مباشرة بتغير موقع الولايات المتحدة داخل النظام الدولي وطبيعة التحديات التي واجهتها، فقد انتقلت من مرحلة بناء النفوذ الإقليمي وحماية المجال الحيوي في ظل مبدأ مونرو، إلى مرحلة ممارسة دور عالمي قائم على توظيف أدوات متعددة للقوة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم إلى مرحلة إعادة صياغة مفهوم القوة بعد نهاية الحرب الباردة، وأصبح

السلوك الأمريكي يعتمد على المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، بما يعكس تحول القوة من أداة ردع مباشرة إلى وسيلة استراتيجية أكثر شمولًا لتحقيق المصالح والحفاظ على النفوذ الدولي.

الخاتمة

أثبتت الدراسة أن القوة شكلت عبر التاريخ أحد المحددات الجوهرية في بناء الدور الأمريكي وتوجيه سياستها الخارجية، إلا أن طبيعة هذه القوة لم تبقَ ثابتة، بل خضعت لتحولات مرتبطة بتغير بنية النظام الدولي وتطور مصادر التأثير، فقد انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من مرحلة توظيف القوة بهدف حماية المجال الحيوي وتعزيز النفوذ الإقليمي، إلى مرحلة ممارسة دور عالمي قائم على مزيج من القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية.

وتبين أن التحول في استعمال القوة الأمريكية لم يكن انتقالًا من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة بمعنى التخلي عن الأداة العسكرية، بل جاء نتيجة إدراك استراتيجي بأن النفوذ الدولي الأكثر فاعلية يتطلب التكامل بين مختلف أدوات القوة، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على القوة العسكرية للردع، والقوة الاقتصادية للتأثير، والقوة الناعمة لبناء الشرعية والجاذبية، ضمن إطار القوة الذكية التي تحقق توازنًا بين الإكراه والإقناع.

كما أن فاعلية القوة الأمريكية لم تعد تقاس فقط بحجم القدرات التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما بقدرتها على إدارة هذه القدرات وتوظيفها في بيئة دولية تتسم بالتعقيد وتعدد مراكز القوة، فصعود الصين وعودة روسيا الاتحادية وتزايد أهمية التكنولوجيا والفضاء السيبراني والاقتصاد العالمي فرضت تحديات جديدة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة استراتيجيات استعمال القوة بما يضمن استمرار نفوذها دون تحمل تكاليف الهيمنة التقليدية.

وعلى المستوى المستقبلي، تشير الاتجاهات الدولية إلى أن القوة الأمريكية ستتجه نحو مزيد من التركيب والمرونة، إذ لن يكون التفوق العسكري وحده كافيًا للحفاظ على المكانة العالمية، بل ستزداد أهمية السيطرة على مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد، والقدرة على بناء التحالفات الدولية، ومن المتوقع أن تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلًا على نموذج قوة مركب يجمع بين الردع العسكري والتأثير الاقتصادي والتفوق المعرفي والثقافي لمواجهة المنافسين الدوليين.

وبناءً على ما تقدم، تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضية التي انطلق منها البحث، إذ تبين أن استعمال القوة في السياسة الخارجية الأمريكية شهد تحولًا مستمرًا منذ عام 1823 حتى 2024، متأثرًا بالتحولات التاريخية والسياسية والاستراتيجية في النظام الدولي، فقد انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من الاعتماد على القوة الصلبة المرتبطة بالتفوق العسكري والردع المباشر إلى توظيف مزيج متكامل من أدوات القوة الصلبة والناعمة ضمن إطار القوة الذكية، بما يحقق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، ويعزز قدرتها على التكيف مع المتغيرات الدولية والحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي.

اولاً / الاستنتاجات:

1. أظهرت الدراسة أن مفهوم القوة الأمريكية لم يكن ثابتًا، بل تأثر بالسياقات التاريخية والتحولات التي طرأت على طبيعة التفاعلات الدولية.
2. بينت أن فعالية السياسة الخارجية الأمريكية ارتبطت بقدرتها على تنويع أدوات التأثير وتوظيفها بما يتناسب مع طبيعة التحديات والبيئات المختلفة.
3. كشفت الدراسة أن الحفاظ على النفوذ الدولي لا يعتمد على امتلاك مصادر القوة فقط، وإنما على حسن إدارتها وتحويلها إلى أدوات مؤثرة في السلوك الدولي.
4. أوضحت أن الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصال أسهما في إعادة تعريف مجالات القوة، وأصبح التفوق المعرفي والمعلوماتي عنصرًا مهمًا في التنافس الدولي.
5. أكدت الدراسة أن مستقبل النفوذ الأمريكي سيعتمد على القدرة في تحقيق التكامل بين مختلف مصادر القوة والتكيف مع صعود القوى المنافسة وتغير طبيعة النظام الدولي.

ثانياً / المقترحات :

1. إعادة بناء استراتيجية استعمال القوة الأمريكية على أساس التكامل بين أدوات القوة المختلفة، بحيث لا تُوظف القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والتكنولوجية بصورة منفصلة، وإنما ضمن استراتيجية متكاملة تحدد الأداة الأنسب وفق طبيعة كل أزمة وبيئة دولية، وهذا يتسق مع النتيجة التي توصل إليها البحث بشأن انتقال الولايات المتحدة نحو القوة الذكية.
2. إعطاء أولوية أكبر للأدوات غير العسكرية في معالجة الأزمات الدولية، لاسيما الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، بهدف تقليل الكلفة السياسية والاقتصادية الناتجة عن التدخلات العسكرية المباشرة، والاستفادة من القوة الناعمة في تحقيق الأهداف الأمريكية بأقل قدر ممكن من الإكراه.
3. تطوير استراتيجية أمريكية للقوة التكنولوجية تقوم على الاستثمار المستمر في الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والفضاء، والبيانات والتقنيات المتقدمة، مع دمج هذه المجالات في عملية صنع السياسة الخارجية، لأن طبيعة القوة الدولية أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بالتفوق المعرفي والتكنولوجي.
4. إعادة تقييم استخدام القوة الصلبة وفق معيار الكلفة والعائد الاستراتيجي، بحيث لا يُتخذ قرار التدخل العسكري على أساس امتلاك القدرة العسكرية فحسب، وإنما بعد دراسة آثاره السياسية والاقتصادية والإنسانية ومدى إمكانية تحقيق الهدف ذاته باستخدام أدوات أقل كلفة وأكثر فاعلية.
5. بناء سياسة أمريكية أكثر مرونة في التعامل مع صعود القوى المنافسة، لاسيما الصين وروسيا الاتحادية، تقوم على الجمع بين الردع والتعاون الانتقائي وبناء التحالفات وإدارة المنافسة، بدل الاعتماد على المواجهة المباشرة وحدها، بما يساعد الولايات المتحدة على الحفاظ على نفوذها في ظل الانتقال من نظام دولي أحادي القطبية إلى بيئة أكثر تعددًا في مراكز القوة.

ـ الهوامش :

[1] سرور الحشيشة، **قوة الأفعال وضعفها حسب تعديتها ولزومها** (عمان : شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص 13.
[2] خالد الحراري ، **مفهوم القوة في السياسة الدولية** (القاهرة : مجلة المستقل، ٢٠١٥) ، ص ١٣.
[3] إيهاب خليفة ، **القوة الإلكترونية كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت ؟: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2017)، ص 42.
[4] خيري بوزاني، **أنياب التنين الناعمة الصعود الناعم للقوة الصينية في السياسة الدولية** (القاهرة : مؤسسة شمس للنشر والإعلام، 2024)، ص 36.
[5] سيف نصرت توفيق ، **مقتربات القوة الذكية الامريكية كألية من اليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الامريكية انموذجا** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ، ص 39.
[6] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسيرة للمصطلحات السياسية** (بلا : اصدار خاص ، 2005)، ص464.
[7] احسان عبد الهادي النائب، مفهوم السلطة وشرعيتها اشكالية المعنى والدلالة ، المؤتمر العلمي الأول، جامعة السليمانية ، ٢٠١٧ ، ص ٧٤.
[8] يوسف محمد الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية** (بيروت: منتدى المعارف ، 2017)، ص 86.
[9] عطارد عوض ، **الولايات المتحدة الامركية هدر الفرصة السانحة** (عمان : دار الاكاديميون للنشر ، 2019) ، ص28-29.
[10] فوزية الفرجاني، **العرب في استراتيجيات الهيمنة الأميركية 1991-2008**(قطر: المركز العربي للأبحاث، 2021)، ص 31.
[11] بشير عبد الفتاح ، **ازمة الهيمنة الامريكية** (القاهرة : دار نهضة مصر للنشر ، 2010) ، ص 10.
[12] سهرة قاسم محمد حسين ، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط** ، ط2 (المنصورة : مكتبه جزيره الورد ، 2018) ، ص 24.
[13] علي اسعد وطفة ، بين السلطة التسلط دراسة نظرية ، **مجلة الفكر السياسي** (دمشق : العدد 3 ، 1998) ، ص 127.
[14] علي صبيح التميمي ، **القهر ومشروعية سلطة الدولة** (عمان : دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2016) ، ص 241.
[15] ياسر أحمد عربيات ، **المفاهيم الإدارية الحديثة** (عمان : دار يافا العلمية ، 2008) ، ص 111.
[16] الوليد أبو حنيفة ، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي ، 2020) ، ص 45.
[17] عادل البديوي ، **الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكيا** (عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥) ، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.
[18] حسن محمد سليم ، **الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى** (القاهرة : مكتبة جريدة الورد ، ٢٠١٤) ، ص ٦٢.
[19] فراس البيطار ، **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج ١ (عمان : دار اسامة للنشر ، ٢٠٠٣) ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.
[20] محمد علي مخادمة ، **واجب التدخل الانساني** (عمان : دار الكتاب الثقفي للنشر والتوزيع ٢٠١١) ، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.
[21] سحر جمال زهران ، **الجوانب القانونية للتكتلات الاقتصادية** (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١١) ، ص ٢١٩ـ ٢٢٠.
[22] وميض احسان، **قراءة جديدة للتاريخ السياسة الامريكية وحرب احتلال العراق** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٧)،ص ٣٥-٣٦.
[23] سالم مطر السبعاوي، **نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي** (عمان : دار الاكاديميون ، ٢٠٢١) ، ص ١٩٩ـ ٢٠٠.
[24] سيف نصرت توفيق ، **مقتربات القوة الذكية الامريكية كألية من اليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الامريكية انموذجا** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ، ٢٠١٦) ، ص ٦١.
[25] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والناعمة** (تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠٢٠)،ص ٤.

المراجع

اولاً/ الكتب :

1. باي جيا، تشانغ. **التجربة الصينية: الماضي والحاضر والمستقبل**، ترجمة بيت الحكمة (القاهرة: العربي للنشر، ٢٠١٧).
2. الزوكة، محمود خميس.**اسيا دراسة في الجغرافيا الاقليمية** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000) .
3. شاكر، فراس جمال. **الحروب المعلوماتية في المجال الأمني والعسكري أمريكا والصين** (القاهرة: العربي للنشر، ٢٠٢٢).
4. مصطفى احمد و حسام ابراهيم عثمان ، **الموسوعة الجغرافية** ، الجزء الاول (القاهرة : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004).
5. يونس ، يونس مؤيد. **ادوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة** (عمان: الاكاديميون للنشر، ٢٠١٥) .

ثانياً/ المجلات والدوريات :

1. عريبي ، زينة مالك. أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكا على مستقبل النظام الدولي، أوراق بحثية (بغداد: مركز البيان ، 2023).
2. مقداد، عاهد مسلم المشاقبه وصايل فلاح. النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة الصين أنموذجاً– 1991 ، المجلد 45، العدد 2(عمان: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018).

ثالثاً/ الانترنيت :

1. أقوى الأساطيل البحرية في 2023.. أميركا أولا والرابع مفاجأة ، سكاي نيوز عربي ، 7 أغسطس 2023 ، في : https://2u.pw/t2gmqY6
2. الولايات المتحدة الأمريكيّة بين القوة الصّلبة والقوة النّاعمة ، صحيفة كتابات الإلكترونية ، 3 ديسمبر 2017 ، على الرابط : https://2u.pw/lRUy8L
3. الجمارك الصينية ازدياد حجم الصادرات والواردات على خلفية الانتعاش الاقتصادي المستقر ، موقع سبونتك عربي ، 2021/7/13 ، في : https://sptnkne.ws/GMa7
4. الجيش الصيني.. أكبر جيوش الأرض ، الجزيرة نت ، 19 / 4 / 2017 ، في : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2017/4/19/%
5. الصين تتصدر لائحة طلبات الحصول على براءات اختراع برامج الذكاء الاصطناعي التوليدي، الجزيرة نت، 2024/7/4 ، في : https://2u.pw/O95oNDZQ
6. ضحى أبو فرحة ، أضخم 10 شركات صينية عالمياً في 2024 ، موقع اقتصاد الان ، 13/02/2024 ، في : https://2u.pw/E7U91PpD

7. عبد الحافظ الصاوي ، أين وصل النموذج الاقتصادي الصيني؟ ، الجزيرة نت ، 2024/7/25 ، في : https://2u.pw/Rcq62pCt
8. عدد سكان الصين ، مجموعة البنك الدولي ، في : https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL
9. علاء الدين خضر ، بالأرقام هذا ما تمتلكه الصين من قدرات عسكرية وتايوان تتفوق عليها بميزة وحيدة ، الجزيرة نت ، 2022/10/12 ، في : https://2u.pw/QrvE3bJm
10. فرجينيا هاريسون ودانييل بالمبو ، كيف أصبحت الصين "معجزة اقتصادية"؟ ، بي بي سي ، 1 تشرين الأول عام 2019 ، في : https://www.bbc.com/arabic/world-49891360
11. محمد علي ، الصين الأولى بجدارة دول فقط تهيمن على صادرات العالم ، العين الإخبارية ، 2020/11/29 ، في : https://al-ain.com/article/who-fighting-china-world-exports
12. من الصين للعالم.. كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد ، الجزيرة نت ، 2019/4/26 ، في : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/4/27/

References

First/ Books:

1. Al-Zawka, Mahmoud Khamis. Asia: A Study in Regional Geography (Alexandria: Dar Al-Ma’rifa Al-Jam‘iyya, 2000).
2. Bai Jia, Zhang. The Chinese Experience: Past, Present and Future, translated by Bait Al-Hikma (Cairo: Al-Arabi Publishing House, 2017).
3. Mustafa Ahmed and Hossam Ibrahim Othman. The Geographical Encyclopedia, Vol. 1 (Cairo: Dar Al-Ulum for Publishing and Distribution, 2004).
4. Shaker, Firas Jamal. Information Warfare in the Security and Military Field: America and China (Cairo: Al-Arabi Publishing House, 2022).
5. Younis, Younis Moayad. The Roles of Major Asian Powers in the Strategic Balance in Asia after the Cold War (Amman: Academics Publishing House, 2015).

Second/ Journals and Periodicals:

1. Miqdad, Ahed Muslim Al-Mashaqbeh and Sayel Falaj. The New International System in Light of the Rise of Emerging Powers: China as a Model – 1991, Vol. 45, No. 2 (Amman: Journal of Humanities and Social Sciences, 2018).
2. Oreibi, Zeina Malik. The Impact of Technological Competition between China and the United States on the Future of the International System, Research Papers (Baghdad: Al-Bayan Center, 2023).

Third/Internet Sources:

1. Abdel Hafez Al-Sawy. Where Has the Chinese Economic Model Reached?, Al Jazeera Net, 25 July 2024, available at: https://2u.pw/Rcq62pCt
2. Alaa Al-Din Khader. By the Numbers: China's Military Capabilities and Taiwan's One Advantage Over It, Al Jazeera Net, 12 October 2022, available at: https://2u.pw/QrvE3bJm
3. China Tops the List of Applications for Generative Artificial Intelligence Software Patents, Al Jazeera Net, 4 July 2024, available at: https://2u.pw/O95oNDZQ
4. China's Population, World Bank Group, available at: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL
5. Chinese Customs: Increase in the Volume of Exports and Imports Amid Stable Economic Recovery, Sputnik Arabic, 13 July 2021, available at: https://sptnkne.ws/GMa7
6. Duha Abu Farha. The 10 Largest Chinese Companies Globally in 2024, Eqtesad Al-Youm, 13 February 2024, available at: https://2u.pw/E7U91PpD
7. From China to the World: Everything You Want to Know About the New Silk Road, Al Jazeera Net, 26 April 2019, available at: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/4/27/

8. Mohammed Ali. China is Undisputedly First: Only a Few Countries Dominate Global Exports, Al Ain News, 29 November 2020, available at: https://al-ain.com/article/who-fighting-china-world-exports
9. The Chinese Army: The Largest Army on Earth, Al Jazeera Net, 19 April 2017, available at: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2017/4/19/%
10. The Most Powerful Naval Fleets in 2023: America First and the Fourth is a Surprise, Sky News Arabia, 7 August 2023, available at: https://2u.pw/t2gmqY6
11. Virginia Harrison and Daniel Palumbo. How Did China Become an "Economic Miracle"?, BBC, 1 October 2019, available at: https://www.bbc.com/arabic/world-49891360
12. The United States of America between Hard Power and Soft Power, Kitabat Electronic Newspaper, December 3, 2017, available at: https://2u.pw/lRUy8L